

موقف تركيا من مكافحة المعلومات المضللة

فخر الدين ألتون*

*رئيس رئاسة
الاتصال، تركيا

ملخص: تركز هذه الدراسة على العديد من الأحداث العالمية في إطار استخدام المعلومات المضللة أداة تكتيكية، ومن ذلك انتخابات الولايات المتحدة عام 2016، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، و كورونا. بعد ذلك، تناقش الدراسة الوضع الذي يشمل تركيا، إحدى الدول التي تستهدفها حملات التضليل الإقليمية، ثم تتناول بعض أهم مبادرات رئاسة الاتصال. والهدف الأول من هذا البحث هو زيادة الوعي بمخاطر المعلومات المضللة عبر الإنترنت، والحث على التعاون الدولي لضمان أن تكون الحقيقة هي السائدة دائماً. الكلمات المفتاحية: تركيا، المعلومات المضللة، العالم الرقمي، التعاون الدولي.

Türkiye's Stance on the Fight against Disinformation

FAHRETTİN ALTUN*

ORCID NO : 0000-0001-8204-9497

*Communications
Director, Türkiye

ABSTRACT: This commentary focuses on several global events where misinformation and disinformation were used as a tactical tool, including the 2016 U.S. elections, Brexit, and COVID-19. Then, we discuss the situation involving Türkiye, one of the nations that serves as both a target and a focal point of regional disinformation campaigns. The commentary then shifts to some of the Communication Directorate's most significant initiatives, such as the creation of the Earthquake Disinformation Bulletins, the Law on the Fight Against Disinformation, and the Center for Fight Against Disinformation. Finally, above all, this commentary aims to raise awareness of the dangers of online misinformation and urges international cooperation to ensure that the truth always prevails.

Keywords: Türkiye, disinformation, digital world, international cooperation.

رئيسة
الاتصال، تركيا
2023-(2/12)
9 - 26

مدخل

أتاحت الثورة الرقمية المستمرة التي يغذيها التقدم السريع في التكنولوجيا فرصاً غير مسبوقة للناس للاتصال وتبادل المعلومات، ولكن مع ذلك أدت إلى ظهور تهديدات جديدة، ولاسيما في شكل معلومات مضللة. مع سهولة نشر المعلومات وسرعتها يمكن أن تنتشر المعلومات الخاطئة أو المضللة بسرعة بين جماهير كبيرة، وتسبب في عواقب اجتماعية وسياسية خطيرة. ومن الأخبار الكاذبة إلى التزييف العميق وكذلك الدعاية- يمثل انتشار المعلومات المضللة تحدياً متزايداً للتعامل معه.

ومن الأهمية بمكان أن يكون الأفراد والمنظمات والحكومات على دراية بهذه التهديدات، وأن يتخذوا إجراءات استباقية لمكافحتها من خلال تعزيز الثقافة الإعلامية والتثبت من الحقائق، مع محاسبة أولئك الذين ينشرون الأكاذيب المتعمدة. يجب أن نُصرَّ على أن وصول المواطنين إلى الحقيقة حق أساسي من حقوق الإنسان، ويجب أن يكون من واجبنا شنّ حرب ضد المعلومات المضللة التي تنتهك هذا الحق مع إلحاق ضرر بالأمن والسلام في مجتمعاتنا لا يمكن إصلاحه.

للتحوّل الرقمي آثار في القطاعين الخاصّ والعامّ، إذ له تأثيرات عميقة في المنتجات والخدمات في كل مجالات الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. مثلما تمثّل المعلومات والبيانات قوة اليوم، فإن المعلومات المضللة وإساءة استخدام البيانات تشكلان أيضاً تهديداً كبيراً لصحة الحياة العامة وسلامتها. أكدت تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي مراراً المخاطر الناشئة عن المعلومات الرقمية الخاطئة. تجلب مثل هذه المخاطر معها مخاطر الحرب الهجينة والتنافس على السلطة بين الدول على المدى الطويل.

تحوّلت حروب الدعاية الكلاسيكية إلى أشكال أكثر دقة من حرب المعلومات، مما يصعب على المواطنين العاديين فهم دينامياتها. وهذا الواقع له تأثير مدمر بشكل خاص في أوقات الأحداث العالمية، حيث يمكن أن يكون الوصول إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب أمراً حيويّاً للمجتمع.

يجب أن يكون الأفراد مسلحين بالمعرفة والقدرات لإنقاذ أنفسهم من الضرر الهائل الذي يمكن أن تسببه المعلومات المضللة. بهذا المعنى، يجب أن يكون التزامنا بالحقيقة ثابتاً، ويجب أن يحافظ نضالنا على نفسه على المدى الطويل من خلال جهودنا المشتركة، ويجب أن نقول جميعاً: «تحيا الحقيقة».

أصبح التأثير في الانتخابات ونشر الكراهية خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2016، وقضية التضليل والمعلومات المضللة في وسائل التواصل الاجتماعي موضوعاً مهماً للنقاش. ووجدت تقارير ودراسات مختلفة أن القمص الإخبارية والدعاية المزيفة يجري تداولهما على نطاق واسع على منصات وسائل التواصل الاجتماعي؛ غالباً بقصد التأثير في الرأي العام والتأثير في الانتخابات لمصلحة مرشح معين.

وقد تراوحت هذه الروايات الكاذبة من قصص ملفقة تماماً إلى عناوين مضللة ومقاطع فيديو جرى تحريرها بشكل انتقائي. أدت الحملات الإعلانية المدفوعة وخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تعطي الأولوية للكّم على حساب الدقّة- إلى زيادة انتشار هذه الروايات الكاذبة. وأصبح حجم هذه المشكلة واضحاً عندما جرى الكشف عن قيام جهات فاعلة سيئة بإنشاء حسابات ومجموعات مزيفة في وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات مضللة، وزرع الفتنة بين الناخبين الأمريكيين.

كان هذا مثلاً صارخاً على مخاطر المعلومات المضللة وحملات التأثير السياسي، مع تداعيات واسعة على أمن الانتخابات والسيادة الوطنية.

ظهرت هذه الظاهرة في عدة انتخابات أخرى في أنحاء العالم. وخلال المناقشات حول استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والانتخابات العامة ذات الأهمية الحاسمة في عدد قليل من البلدان الأوروبية- أصبح الاستخدام الفعال بشكل سيئ للمعلومات المضللة والأخبار المزيفة موضوع نقاش ساخن. وأصبحت المشكلة أكثر حدة وظهوراً مع صعود الخطاب السياسي اليميني المتطرف والأحزاب التي كانت تجد المؤيدين وتشر رسائلهم عبر الإنترنت.

كما أدت عمليات التضليل والمعلومات المضللة دوراً مهماً من خلال تضخيم خطاب الكراهية، وتقوية الخطاب المعادي للاجئين، ونشر محتوى معاد للإسلام ومعاد للسامية. وأصبحت الصور النمطية والادعاءات الكاذبة عن الأجانب من أفضل أدوات الدعاية للأحزاب السياسية المعادية للأجانب والسياسيين الانتهازيين.

وقد فوجئت بلدان عديدة لم تأخذ مخاطر المعلومات المضللة والتضليل على محمل الجد- بالمخاطر. استغرق الأمر بعض الوقت لدى معظم الناس لتعرّف التهديدات ضد النسيج الاجتماعي والسلام الاجتماعي والتعامل معها؛ إلا أن الحملات الانتخابية أظهرت الجانب القبيح للأمر من ناحية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. لم يكن الأمر مجرد التأثير في سلوك الناخبين كما حدث في انتخابات عام 2016 بالولايات

المتحدة، ولكن هذه الظاهرة كان لها تأثير مدمر ومزعزع للاستقرار في المؤسسات والعمليات الديمقراطية. إنها تقوض الثقة في المؤسسات، وتسهل التلاعب بالناس والتأثير فيهم من خلال الآراء الهامشية.

بمجرد أن أصبح إدراك هذه الحقائق أكثر شيوعاً، بدأت عملية أكثر صدقاً تعترف بالآثار الضارة لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت. علاوة على ذلك، جعلت حقيقة أن المعلومات المضللة يمكن أن تُستخدَم من قبل الجهات الأجنبية الفاعلة- هذا الأمر مرتبطاً بالأمن القومي. ولكن لسوء الحظ، لم تظهر جهود تعاون حقيقية بشأن الانتخابات وأمن المعلومات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وانتهى الأمر بكل دولة إلى اتخاذ تدابير مؤقتة وعشوائية لتأمين الاستقرار الداخلي وحماية العمليات الانتخابية. يجب أن يكون واضحاً أننا بحاجة إلى نقاش أكثر اتساعاً وشمولية حول المعلومات المضللة والتأثير السلبي العام للمعلومات المضللة في العملية السياسية والمؤسسات الديمقراطية والاستقطاب.

فيروس كورونا

أدت المعلومات المضللة دوراً كبيراً في تقويض الممارسات والمؤسسات الديمقراطية في نظر الجمهور. وأصبح تضائل الثقة في الخبراء والبيروقراطيين والمسؤولين والمؤسسات قضية حيوية عندما بدأ فيروس كورونا في الانتشار حول العالم في أوائل عام 2020.

وانتشرت الادعاءات الكاذبة ونظريات المؤامرة حول أصل الفيروس وانتقاله وعلاجه على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما أدى إلى الارتباك وعدم الثقة بين الجمهور. تضمنت بعض هذه الادعاءات الكاذبة الاعتقاد بأن الفيروس كان خدعة، وأنه يمكن علاجه عن طريق تناول بعض المنتجات المنزلية، أو أنه سلاح بيولوجي جرى إنشاؤه في المختبر. أدت هذه الروايات الكاذبة إلى سلوكيات تهدد الصحة العامة، مثل رفض ارتداء الأقنعة، وتجنب التطعيمات، والتجمع في مجموعات كبيرة. كما أدى انتشار المعلومات الخاطئة حول كورونا أيضاً إلى تآكل الثقة بالخبراء ومؤسسات الصحة العامة، وهذا زاد من صعوبة توصيل معلومات دقيقة عن الصحة العامة، وتنفيذ تدابير فعالة لأجلها.

انخرطت الولايات المتحدة والصين في حرب معلومات بسبب فيروس كورونا، وهذا يوضح كيف يمكن استخدام المعلومات لأغراض سياسية، حتى على حساب

الصحة العامة. وتبادل البلدان الاتهامات بشأن **99** منصات وسائل التواصل أدت دوراً مهماً في إنشاء المساحات وتمكينها لتسهيل نشر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة وفي الوقت نفسه أخفقت هذه المنصات في منع التأثير السلبي لبيئة تلوث المعلومات **66**

أصل الفيروس وانتشاره، حيث سعى كل جانب إلى توجيه اللوم وحماية سمعته. على سبيل المثال، اتهمت الولايات المتحدة الصين بإخفاء معلومات حول الفيروس وإساءة التعامل مع المراحل الأولى من تفشي المرض، بينما اتهمت الصين الولايات المتحدة باستخدامه أداة سياسية للإضرار بسمعة الصين.

قوّضت حرب المعلومات هذه الجهود للسيطرة على انتشار الفيروس من خلال إثارة الارتباك وعدم الثقة بين الجمهور. كما يسلط هذا الأمر الضوء على الحاجة إلى مزيد من الشفافية والتعاون في الأزمات الصحية العالمية، وخطر استخدام المعلومات لتحقيق مكاسب سياسية أو استغلالها لتكون أداة للسياسة الخارجية.

المعلومات المضللة بوصفها أداة إستراتيجية

أدت منصات وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في إنشاء المساحات وتمكينها لتسهيل نشر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة. في الوقت نفسه، أخفقت هذه المنصات في منع التأثير السلبي لبيئة تلوث المعلومات التي ساعدت في إنشائها في المقام الأول. توقع الجمهور بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 على وجه الخصوص، أن تتبنى هذه المنصات العالمية دوراً أكثر فاعلية في حل المشكلة.

وأسهّم إخفاقمهم في تحمل المزيد من المسؤولية لخلق بيئة وسائط اجتماعية أكثر عدلاً وشفافية وديمقراطية- في تعميق المشكلة. عندما لم تقم المنصات والشركات الخاصة بتطوير استجابة قوية لطمأنة الجمهور- ويرجع ذلك جزئياً إلى أن نموذج أعمالها يعتمد على تضخيم المحتوى السلبي إلى حد ما- كانت الجهات الفاعلة التابعة للدولة والدول أكثر جراءة على استخدام المعلومات المضللة بوصفها جزءاً من ذخيرتها التشغيلية.

وكان هذا يعني في الأساس إعطاء الضوء الأخضر لحملات التضليل، وقد أخفقت معظم شركات وسائل التواصل الاجتماعي في الاعتراف بالمشكلة ومعالجتها بطريقة جادة.

مع بدء استخدام المعلومات المضللة وحرب المعلومات بوصفها أسلحة إستراتيجية- أضافت الحرب في أوكرانيا طبقة جديدة تماماً إلى تعقيد التحدي. فحتى

هذه الحرب، كان التركيز على دور حروب المعلومات في المنافسة الجيوسياسية والأزمات. بعد عام 2016 على وجه الخصوص، تأثرت العلاقات المتوترة بشكل متزايد بين روسيا والولايات المتحدة بعمليات التضليل. بعد ذلك، أدت المعلومات المضللة وتلوّث المعلومات دورًا في الحروب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وكذلك أزمة كورونا.

على هذا النحو، حتى في حرب أوكرانيا، كانت حروب المعلومات جزءًا من منافسة أوسع، أو ما يسمي بالحروب الباردة بين الدول. ومع ذلك، مع حرب أوكرانيا، تعلمنا أن المعلومات المضللة وحروب المعلومات يمكن أن تعمل على أنها جزء مهم للغاية من الصراعات النشطة ذات العواقب الحقيقية على الحياة والموت.

قبل حرب أوكرانيا، أدت التطورات في تكنولوجيا المعلومات والفضاء المعلوماتي دورًا في الصراعات بين الدول من خلال تمكين حروب المعلومات والدعاية التقليدية التي يمكن أن تمكّن من تحقيق النصر لطرف أو آخر. لكن في السنوات الأخيرة، أصبحت المعلومات المضللة والتلاعب الإعلامي جزءًا من نوع جديد من الصراع يُسمّى الحروب «الهجينة». وقد ظهر أحدث وأخطر مثال على ذلك خلال الغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي الفترة التي سبقت الصراع في أوكرانيا وفي أثناءه، حاول كلا الجانبين شن حروب معلومات بهدف تطير سرد للجماهير العالمي. وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مكانًا مهمًا جدًا للناس للنضال ضد بعضهم بعضًا، واستخدمتها الجهات الحكومية وغير الحكومية. وقد سعت كل من روسيا وأوكرانيا إلى سرد روايتهما للجماهير الدولي وإثبات استقامة مواقفهما.

منذ البداية، استخدم كلا البلدين وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية لعرض قضاياهما على الجماهير المحلية والدولية. كانت كل رواية مختلفة بشكل صارخ وتتعارض الروايات مع بعضها، وتضمنت اتهامات ودفاعات متبادلة. حاول العملاء المؤثرون في كلا البلدين تضخيم أصواتهم من خلال نشر الوثائق ومقاطع الفيديو والصور لدعم قضيتهم. مثلما سعوا لعرض قضيتهم، قاموا أيضًا بإنشاء آليات دفاع ضد انتقادات الطرف الآخر واتهاماته. وفي الوقت الذي لم تكن فيه الدول القومية قادرة بعد على إنشاء آليات للتعامل مع حملات التضليل بطريقة فعالة، أصبحت حروب المعلومات التي ترعاها الدولة هي القاعدة في حرب أوكرانيا، وهو ما أدى إلى عائق خطير أمام المجتمع الدولي لتلقي المعلومات الدقيقة، والأخبار الصادقة.



وفي أوروبا، أصبحت العديد من الدول الداعمة لأوكرانيا قلقة من أن هذه المعلومات المضللة وحملات التدخل في الانتخابات يمكن استخدامها ضدها، وهذا يوضح كيف أصبحت هذه المشكلة مصدر قلق للأمن القومي.

لقد أصبحت حملات التضليل، بوصفها أداة إستراتيجية، مصدر قلق للأمن القومي إلى درجة أن المفهوم الإستراتيجي لحلف الناتو عام 2022 يستهلك قدرًا كبيرًا من المساحة لمناقشة الاستعداد لمواجهة هذا التهديد. وقد دعت رؤية 2030 للتحالف عبر الأطلسي إلى تعزيز استعداد التحالف واتخاذ إجراءات مشتركة ضد الحروب الهجينة وعمليات التضليل.

تغيرت طبيعة التحدي بشكل جذري، كما يتضح من حرب أوكرانيا، وسيتعين على الناتو مواصلة الاهتمام الجادّ بهذا التحدي في السنوات المقبلة. لن تكون جهود الناتو كافية، ويجب على الدول الفردية زيادة قدراتها الوطنية للتعامل مع هذا التهديد أيضًا حيث يتطلب تعقيد واتساع تهديد المعلومات المضللة من دول مثل تركيا- تطوير القدرات الوطنية لمواجهة هذا التحدي في عصر الصراعات المعقدة والمختلطة بشكل متزايد.

كفاح تركيا ضد المعلومات المضللة

نحتضن تركيا التقنيات الجديدة التي توفر فوائد لمجتمعها، لكنها تفهم أيضاً الطرق الفريدة التي يمكن أن يكون لها آثار ضارة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية؛ ولذلك جرى تصميم خيارات سياستها حول معالجة التهديدات الوطنية والعالمية التي تهدد النقاش الصحي ومعالجة الحملات المتعمدة للتأثير في خيارات شعبها من خلال حملات التضليل.

نعتقد أن وصول المواطنين إلى الحقيقة والمعلومات الدقيقة يجب عدّه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يحتاج إلى حماية شديدة، حتى لو كان ذلك على حساب أرباح شركات التكنولوجيا. وقد استرشد نهج بلدنا بهذا المبدأ، ونعتقد بشدة أن الخنق الحقيقي للابتكار التكنولوجي يأتي من إساءة استخدام قوة المنصات التكنولوجية الراسخة بعمق في حياتنا.

نحن نعيش في عصر تغلغل فيه الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في جميع جوانب حياتنا، وتركيا ليست استثناء. يستخدم حوالي 80% من المواطنين الأتراك الإنترنت، و82% يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي. ويمتلك 95% من المواطنين الأتراك هواتف ذكية، ولدينا شريحة من الشباب تستخدم بكثافة أحدث التطبيقات ومنصات الاتصال المتاحة.

وفي حين أن هذه معدلات مذهلة حقاً لدخول تقنيات المعلومات في الحياة اليومية لمواطنينا، إلا أنها تزيد أيضاً من مخاطر التعرض لعمليات المعلومات المضللة، خاصة في أوقات الأزمات التي يبحث فيها الجميع عن آخر المستجدات الإخبارية.

تقع تركيا في منطقة جيوسياسية ساخنة، إذا جاز التعبير، فهي أحد البلدان المستهدفة ومركز لحملات التضليل في المنطقة. تؤدي الصراعات المختلفة في المنطقة إلى قيام كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية بشن مثل هذه الحملات في بلدنا، وهي تستهدف مواطنينا، والمنشقين من البلدان الأخرى الذين يعيشون داخل حدودنا.

إن تركيا عازمة على زيادة قدرتها الوطنية في مجال الأمن السيبراني؛ لمنع حملات التضليل من التأثير في مواطنيها، وهي تسعى إلى التعاون مع أصحاب المصلحة الدوليين، ومن ذلك الحكومات الأخرى؛ نظراً لحقيقة أن التشريع في حد ذاته ليس كافياً. يجب أن يكون للوكالات الحكومية دور نشط، لكن الجهات الفاعلة السيئة غالباً ما تكون متقدمة؛ لأنها تُنظّم عالمياً عبر الإنترنت.



نظرًا لقلق الحكومات المتشابهة التفكير بشأن إساءة استخدام الإنترنت والمعلومات المضللة لأغراض سياسية- من الضروري تنسيق جهودها. علاوة على ذلك، فإن أهم جانب في كفاحنا ضد المعلومات المضللة هو دعم المجتمع المدني من خلال زيادة الوعي حول المعلومات المضللة بين مواطنينا، وتعزيز الثقافة الإعلامية، ودعم الصحفيين ومدققي الحقائق. كما نسعى أيضًا إلى العمل مع المنصات التقنية، التي يهدف معظمها إلى خلق تجربة آمنة لمستخدميها.

وفي عالم يزداد تعقيدًا لأنماط الاتصال والتفاعلات الافتراضية، من المستحيل عمليًا مراقبة المعلومات المضللة والأخبار المزيفة. بالطبع، يجب على الأجهزة الأمنية ملاحظة العناصر السيئة، وتجب محاكمتهم إلى أقصى حد يسمح به القانون. ومع ذلك، فإن المعركة الأكبر، التي تركز عليها رئاسة الاتصال لدينا، هي إدراك أن هذا التحدي يتطلب استجابة مجتمعية مدفوعة بالمشاركة المدنية والوعي. على سبيل المثال، في العديد من المنصات، يمكن لمجموعات المصالح المتشابهة التفكير بإنشاء مساحات خاصة بهم للتفاعل مع الأشخاص ذوي الاهتمامات المتشابهة.

ومع ذلك، يجب أن يكونوا على دراية بالمخاطر المحتملة لإنشاء غرف في زواياهم الرقمية، إذا جاز التعبير. يمكن في نهاية المطاف تفعيل هذه المساحات لتكون بمثابة أحياء

رقمية، حيث يمكن أن تكون حملات التضليل والمعلومات المضللة فعالة مع القليل من الجهد. وفي حين أنه يمكن أن يسمح بإنشاء مجموعات وتقويتها بين الأشخاص الذين لديهم اهتمامات مماثلة، إلا أنها يمكن أن تكون أيضاً بمثابة مساحات لمحتوى ما بعد الحقيقة لتنتشر. وتعدّ معركة المواطنين الاستباقية ضد مثل هذه الاتجاهات الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة المحتوى الضار وخلق مساحة صحية.

تؤدّي المعلومات المضللة إلى تهديدات ضد الأفراد والمجتمعات على جبهات مختلفة، مثل الأمن القومي والاستقرار العالمي. وقد أدت الوتيرة المذهلة للتغيير في تقنيات الاتصال إلى العديد من التطورات الإيجابية من خلال الجمع بين الأفكار والخدمات والأشخاص البعيدين. وفي الوقت نفسه، فقد مكنت من الانتشار السريع للأنشطة الخبيثة بمعدل سرعة غير مسبوق. لكل حكومة الحق والواجب في اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية حقوق وحرّيات مواطنيها وكذلك الأمن القومي. شهدنا زعزعة استقرار الأنظمة السياسية والحكومات بسبب جهود التضليل الواسعة النطاق، وهذا أدى إلى الاستقطاب السياسي، والمعلومات الخاطئة حول التوصيات الصحية، وإساءة معاملة الأطفال والشباب، والجرائم المالية، والمعلومات المضللة بشكل عام.

أنشأت حكومة تركيا في أغسطس 2022، مركز مكافحة المعلومات المضللة لرصد جهود التضليل ضد تركيا ومنعها. ويسعى المركز إلى مراقبة الأنشطة ومكافحتها، مثل الحرب النفسية والدعاية وعمليات التأثير في الإدراك والمحتوى المتلاعب به وحملات التضليل المحلية والأجنبية.

يعمل المركز بوصفه منظمة شفافة تماماً، ويوزع «نشرة معلومات مضللة» أسبوعية؛ لاستدعاء معلومات مضللة محددة وحوادث معلومات مضللة تستهدف مواطنينا. لزيادة فعالية هذه المنظمة، يجري العمل على مشروعات، مثل رسم خرائط لمخالفات المعلومات ومصادر المعلومات المضللة وعقد المعلومات المضللة. كما بدأ المركز في توفير التوعية بالأمن السيبراني وورش العمل التدريبية للموظفين العموميين ومديري القطاع الخاص المهتمين. وفي أكتوبر 2022، دخل قانون مكافحة المعلومات المضللة حيز التنفيذ، وهذه واحدة من أهم الخطوات التي اتخذتها حكومة تركيا ضد المعلومات المضللة. ويتعامل القانون مع اللوائح الخاصة بتكنولوجيات ومنصات الاتصالات الجديدة والناشئة. إنه يوفر للمذيعين ومنشئي المحتوى حقوقاً معينة، ويفرض مسؤوليات على مقدمي الخدمات، ويسعى إلى حماية الأطفال، من بين تدابير أخرى. على سبيل المثال، سيتمكن صانعو المحتوى على منصات وسائل الإنترنت من الحصول

على شارات صحفية إذا استوفوا متطلبات معينة، وكانت مقتصرة على التلفزيون ووسائل الإعلام المكتوبة في تركيا فقط.

ستتمتع مصادر أخبار الإنترنت الآن بنفس الحقوق والمسؤوليات التي تتمتع بها مصادر الأخبار التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وهي جهات فاعلة اقتصادية تمارس نشاطاً تجارياً في تركيا، الاحتفاظ بمكتب وممثل في الدولة للتفاعل مع وكالاتنا الحكومية وجهات تطبيق القانون.

ومع إضافة البند التالي إلى القانون الجنائي التركي، يُعدّ الآن جريمة «نشر معلومات كاذبة علانية لتضليل الجمهور». من خلال هذه الإجراءات، تحاول حكومتنا حماية مواطنينا، والسلم الاجتماعي، والأمن القومي من خلال تعزيز الحقوق والحريات الأساسية.

إن أحد أخطر التهديدات التي تسببها أنشطة المعلومات المضللة حول العالم هو انتشار محتوى الإسلاموفوبيا على نطاق عالمي. دعا الرئيس أردوغان إلى عدّ يوم 15 مارس/ آذار من كل سنة «اليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا». ويهدف هذا التاريخ إلى رفع مستوى الوعي العالمي حول الإسلاموفوبيا، وإحياء ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية ضد المسلمين في نيوزيلندا في عام 2019. وتواصل تركيا السعي إلى التعاون والتضامن الدوليين في مواجهة تهديد الإسلاموفوبيا، كما تتعاون مع الحكومات ذات التفكير المماثل والمنظمات في العديد من القضايا الأخرى.

في أثناء انتشار وباء كورونا، تعلمت تركيا من التجربة أن المعركة ضد المعلومات المضللة يجب أن تنطوي على منصات افتراضية، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، إذ تنتشر المعلومات المضللة على منصات بسرعة، وهذا أمر مؤسف. ومن الأهمية بمكان لهذه المنصات أن تصمّم سياساتها المؤسسية لمنع المعلومات المضللة التي يمكن أن تكون لها نتائج مميتة. وتعمل حكومة تركيا على تطوير العلاقات مع هذه الشركات بطريقة بناءة؛ لتطوير سياسات تتماشى مع القانون الدولي بوصف ذلك جزءاً من تصميمها على محاربة المعلومات المضللة.

وتطلب الحكومة التركية الآن من منصات التواصل الاجتماعي تقديم تقارير منتظمة عن إستراتيجيتها وإجراءاتها ضد المعلومات المضللة. نعمل أيضاً على ضمان نشر المعلومات الصحيحة والأخبار الحقيقية الصادرة عن وكالات حكومية أو مصادر موثوقة على نطاق أوسع على هذه المنصات. تحتاج منصات وسائل التواصل

الاجتماعي إلى زيادة أدواتها الإعلامية والتعليمية ضد المعلومات المضللة المتاحة للمستخدمين. ستتحمّل المنصات مزيداً من المسؤولية لتوفير معلومات صحية والتثبت من الحقائق. منها إبلاغ السلطات عن الجماعات المنظمة التي تعتمز إنشاء محتوى ضار ونشره على منصاتها.

إن من أهم القدرات المطلوبة في مكافحة المعلومات المضللة زيادة آليات التحقق من الحقائق وتقويتها. يمكن لكل من المجتمع المدني ومبادرات الحكومة للتثبت من الحقائق منع انتشار المعلومات المضللة في أوقات الأزمات. لسوء الحظ، لا تزال مثل هذه المبادرات قليلة للغاية، ولا تزال استشارة مواطنينا بشأن هذه الآليات منخفضة للغاية. وهذا يخلق حالة لا يبذل فيها المواطنون جهداً نشطاً للحصول على معلومات موثوقة، خصوصاً بسبب انخفاض الوعي العام بمؤسسات التأكد من الحقائق والشخصيات. نحن بحاجة إلى تمكين مؤسسات التأكد من الحقائق من خلال إبراز ملفها الشخصي بشكل منظم ونشر المحتوى بمعلومات حقيقية. ونحتاج أيضاً إلى تعزيز آليات الوكالات الحكومية لمشاركة المعلومات في الوقت المناسب. وإذا تمكنا من تثقيف مواطنينا لتطوير رد فعل للتشاور مع مصادر التأكد من الحقائق، فسيكون ذلك بمثابة دفعة كبيرة لمعركتنا ضد المعلومات المضللة والمعلومات المضللة.

لرفع مستوى الوعي العام بالمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة، نعمل على تضمين محتوى محو الأمية الإعلامية في المناهج المدرسية.

نحن نعمل مع الجامعات وكليات الاتصال وكذلك الإدارات ذات الصلة لتحسين مواد التدريس الخاصة بها؛ لإبقائها مواكبة للتقنيات الناشئة والاتجاهات الصناعية الحديثة. نحن نعمل مع السلطات والمنظمات المحلية لتنظيم المؤتمرات العامة وورش العمل والندوات حول محو الأمية الإعلامية ومكافحة التضليل والمعلومات المضللة. وتحاول تركيا زيادة وعي المواطنين حول كيفية الوصول إلى مصادر موثوقة ومعلومات مقدمة من المؤسسات العامة والخاصة. كما تقوم بجهود الدبلوماسية العامة في جميع أنحاء العالم لدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في توفير معلومات موثوقة وحقيقية فيما يتعلق بالتطورات داخل تركيا وفي المنطقة. وبينما تبدأ هذه الأنشطة، فإن الإستراتيجية دائماً ما تكون مستتيرة وتتوافق مع حقوق الإنسان الأساسية والحريات وكذلك المبادئ الديمقراطية.



المعلومات المضللة عقب زلزال 6 فبراير 2023م

كما أعطى وباء كورونا بعض الدروس المهمة، كان على تركيا أن تُختبر مرة أخرى خلال زلزال 6 فبراير: كيف يمكن للمعلومات المضللة أن تشكل تهديدًا للأمن العام؟ أودى الزلزال الأكثر تدميرًا على الأرض في الذاكرة الحديثة، «كارثة القرن»، بحياة أكثر من 50 ألف شخص، وتسبب في أضرار مادية تزيد على 100 مليار دولار. في أعقاب هذه الزلازل المدمرة، واجهت تركيا بعدًا مختلفًا لأمن المعلومات. خلال حرائق الغابات في أنطاليا وموغلا في السنوات الأخيرة، نشرت المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي أخبارًا كاذبة على المستوى المحلي، وتسببت في الكثير من المشكلات. بصفتنا في رئاسة الاتصال، عملنا على ضمان إبلاغ الجمهور بشكل صحيح، وإحالة أولئك الذين شاركوا عن قصد بمعلومات مضللة تهدف إلى تعطيل جهود الطوارئ إلى السلطات المختصة للتحقيق والمقاضاة. في ذلك الوقت، أنشأنا وحدات خاصة داخل مديرتنا للتعامل مع المعلومات المضللة في أوقات الاستجابة للطوارئ. وقد أثبتت المعلومات الخاطئة التي جرى نشرها عن قصد خلال زلزال 6 فبراير أهمية عملنا ضد المعلومات المضللة قبل الأزمة الأخيرة.

في أعقاب الزلازل مباشرة، حذر المتحدثون باسم حكومتنا الجمهور من أن جميع المعلومات الحكومية ستتم مشاركتها من خلال مديرتنا، وأنه ينبغي توخي الحذر بشأن المصادر الخارجية في مثل هذه الحالة الطارئة.

ونظرًا لأننا عانينا كوارث سابقة من أن بعض الروايات المؤثرة يمكن أن تنشر معلومات مضللة عن قصد أو عن غير قصد، فقد بدأنا على الفور في العمل. بعض الأمثلة الأولى على المعلومات المضللة، سواء كانت تلقائية أو منسقة، تتعلق بإرسال فرق البحث والإنقاذ إلى عناوين غير صحيحة من خلال منشورات وسائل التواصل الاجتماعي في وقت تكون فيه كل ثانية مهمة حربيًا.

لقد شعرنا بخيبة أمل عندما وجدنا أن العديد من منشورات وسائل التواصل الاجتماعي كانت تطلب المساعدة من المواقع الخطأ خلال كارثة أثرت في 11 مدينة، وكانت فرق البحث والإنقاذ تبذل قصارى جهدها لتقديم الإغاثة في أقرب وقت ممكن.

بالإضافة إلى حالات التضليل هذه التي أبطأت جهود الإغاثة وأهدرت وقتًا ثمينًا، جرت مشاركة بعض الرسائل الاستفزازية السياسية المليئة بالكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، مدعية أن المساعدة لم تصل إلى المنطقة حتى بعد أيام من الزلزال. وكما أشار رئيسنا أردوغان، كانت هناك بالطبع تحديات خطيرة بسبب الطقس والطرق وظروف السفر التي جعلت الوصول إلى بعض المناطق صعبًا في اليومين الأولين، ولكن جرى حشد جميع وكالاتنا لمساعدة ضحايا الزلزال حتى على المستوى الاجتماعي.

ولكن جرى تداول منشورات إعلامية تزعم خلاف ذلك. كانت هناك أيضًا صور ومقاطع فيديو لزلازل أخرى من جميع أنحاء العالم جرت مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي كما لو كانت رسائل حالية من منطقة الزلزال. وقد تمكنا من العثور على مصادر هذا المحتوى المضلل والمزيف، وشاركه كثير من الناس دون معرفة حقيقة الأمر. جرى التذكير مرة أخرى بالأهمية الحاسمة لمحو الأمية الإعلامية لمواجهة المعلومات المضللة.

ومثلما تقدمت جهود الإغاثة مع العديد من التحديات على طول الطريق، نمت عمليات التضليل بوتيرة أسرع بكثير. هناك حالتان منفصلتان من المعلومات المضللة بشأن الزلازل تؤكد خطورة هذه المسألة. الأول هو انتشار الأخبار الكاذبة التي تهدد السلم الاجتماعي والهدوء. على الرغم من النفي المتكرر من وزارة الداخلية لدينا، فإن الأخبار المزيفة التي ادعت انتشار النهب في المنطقة زادت من المخاوف بشأن سلامة



وأمن فرق الإغاثة التي انتشرت في المنطقة. علاوة على ذلك، حاولت بعض حسابات وسائل التواصل الاجتماعي والسياسيون نشر أخبار كاذبة معادية للاجئين والمهاجرين. كانت الفطرة السليمة للشعب التركي أكبر سلاح ضد حملة التضليل هذه، لتجنب أي حوادث كبيرة؛ ومع ذلك، أظهر هذا مرة أخرى إمكانية حدوث توترات خطيرة. وكانت هذه المجموعات، مثل تلك الموجودة في أوروبا، تشارك الرسائل المعادية للأجانب والمهاجرين بانتظام.

ويذكر انتشار الرسائل التي تروج للعنف في أثناء الزلازل بحقيقة أن هذا النوع من المعلومات المضللة هو ببساطة جريمة ضد الإنسانية.

أما المثال الثاني في هذا السياق، في وقت لم تغلق فيه نافذة الفرصة لإنقاذ الناس بعد، هو نشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي تفيد بانتهاء السد في هاتاي. بدأت هذه الأخبار الكاذبة بالانتشار في ساعات المساء في مدينة كانت الأكثر تضرراً من الزلازل، وخلق حالة من الذعر في المدينة. كان على فرق البحث والإنقاذ والمتطوعين وموظفي الخدمة المدنية أخذ استراحة من أنشطتهم المنقذة للحياة. في هذا الوقت،

كانت حركة المرور مزدحمة، وكان لا بد من إيقاف وتيرة حركة المرور المذهلة بسبب سيارات الإغاثة التي تسافر إلى المنطقة. كما هو معتاد في هذه الحالات، استغرق نشر الحقيقة وقتاً أطول بكثير من النشر الفيروسي للأخبار المزيفة.

وقد بدأت الإجراءات القانونية ضد جهود التضليل هذه، وشرعت وكالاتنا الحكومية في محاربة الأمثلة الأخرى للمعلومات المضللة. لسوء الحظ، وجدت بعض المعلومات المضللة طريقها إلى القنوات الإعلامية التقليدية.

وقد أصدرت رئاسة الاتصال «نشرات حول المعلومات المضللة عن الزلازل» للتخفيف من الآثار الضارة للمعلومات المضللة واحتوائها وكذلك مكافحة نظريات المؤامرة التي يُزعم أنها تشرح «الأسباب الحقيقية للزلازل».

دفعت حملات التضليل الإعلامي ضحايا الزلازل نحو اليأس والخوف بينما أدت إلى تقييمات مضللة لأشخاص خارج المنطقة. علاوة على ذلك، أدى هذا النوع من النشر الفوضوي وغير المسؤول للمعلومات الخاطئة والأخبار المزيفة إلى وقوع بعض حوادث العنف أيضاً.

وقد تخلفت بعض المواقع وحسابات التواصل الاجتماعي المقلدة للجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني عن كثير من المواطنين الذين كانوا يحاولون إرسال تبرعات نقدية وعينية إلى المنطقة. بذلت الحكومة كل ما في وسعها لمكافحة المعلومات المضللة ومنع حملات التضليل، لكنها استمرت وأثرت في تصورات العديد من الأشخاص حول عمليات البحث والإنقاذ بالإضافة إلى جهود الإغاثة.

وبالتأكيد، لن يتم التوقف بل ستُضعف الجهود في المعركة ضد المعلومات المضللة، حيث أظهرت آثار الزلازل مرة أخرى مدى أهمية هذا النضال من أجل السلام والاستقرار في المجتمع.

خاتمة

تهدف مناقشتنا في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العملية التي تحولت من خلالها المعلومات المضللة إلى خطر يهدد الأمن القومي والسلام الاجتماعي والهدوء والعلاقات بين الدول.

حتى وقت قريب جداً، كان يُعتقد أن الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة تتعلق فقط بالاتصالات والإعلام، ولكنها أصبحت ظاهرة منتشرة في كل أزمة حول العالم. إن قدرة

الأخبار المزيفة على الانتشار على وسائل التواصل الاجتماعي بوتيرة سريعة جعلت منها عامل خطر يصعب السيطرة عليه.

علاوة على ذلك، بدأت الدول في استخدام المعلومات المضللة أداة إستراتيجية، وأصبحت حروب المعلومات جزءاً أساسياً من النزاعات الدولية. بشكل غير تقليدي، تُرك الباب مفتوحاً للدول لتقويض المؤسسات والعمليات الديمقراطية لبعضها بعضاً. مع ضعف ثقة الجمهور في المعايير الديمقراطية، أصبحت عمليات المعلومات المضللة أدوات لخلق تصورات داخل البلدان التي تهمش فئات اجتماعية معينة. وقد تم تضخيم وجهات النظر التي تدعم كراهية الأجانب والمواقف المعادية للمهاجرين وكراهية الإسلام ومعاداة السامية من خلال حملات التضليل على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما رأينا في أمثلة كورونا والزلازل، اتخذت المعلومات المضللة صفة تهدد حياة البشر؛ ولذلك يجب أن يتبنى المجتمع الدولي نهجاً مختلفاً، وأن يكافح بنشاط ضد المعلومات المضللة بوصف ذلك جزءاً من جهد مشترك.

طالما دافعت تركيا بقوة ضد المعلومات المضللة، وعرضت هذه القضية على جدول الأعمال الدولي في العديد من المنتديات العالمية. وقد أبرزت حقيقة أن المعلومات المضللة والمعلومات المضللة ستصبح تهديداً دولياً بسرعة إذا لم تصبح آليات ومسؤوليات الرقابة الكافية إلزامية لمنصات التواصل الاجتماعي.

وطالما أدركت تركيا حقيقة أن كفاحنا على هذه الجبهة لم يكن فقط حول أمننا القومي، ولكن كانت له تداعيات على الأمن الإقليمي والعالمي أيضاً. أدت أنشطة التضليل التي جرت تجربتها خلال حرب أوكرانيا وباء كورونا إلى رفع مستوى هذا الموضوع، وشددت على الحاجة إلى التعاون والتنسيق الدوليين.

لا يمكن محاربة التضليل والمعلومات المضللة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي العالمية بشكل فعال إلا من خلال التعاون القوي بين الدول في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من أن بعض البلدان سعت إلى استخدام المعلومات المضللة أداة إستراتيجية ضد الدول الأخرى، فإن «تأثير الارتداد» يخلق وضعا لا يوجد فيه رابحون، بل فيه خاسرون فقط. علاوة على ذلك، وجد أصحاب العصابات الإجرامية والمتلاعبون السياسيون الذين يستهدفون خطوط الصدع الاجتماعي والاقتصادي المعلومات المضللة مفيدة جداً لأغراضهم أيضاً.

نتيجة لذلك، يجب على جميع الدول المعنية والمسؤولة أن تجتمع معاً حول فهم أنه لا يوجد منتصرون في هذه الحرب، وأنه يمكن أن تكون هذه الأداة مدمرة للجميع على طول الطريق.

ويجب على الدول والمجتمع المدني وشركات وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية أن تتحد جميعاً لتقاسم عبء مكافحة المعلومات المضللة.

إن تركيا على استعداد لدعم كل جهد لجعل حملات التضليل غير مجدية. وستستمر جزءاً من جميع الجهود في العالم للقضاء على الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة، ولن يتوقف النضال حتى تسود الحقيقة بسبب الإيمان أن الحقيقة مهمة، وهي حق أساسي من حقوق الإنسان.